

## باب

الرجل يقف الارض على ولده وولد ولده ونسله أبدا أو على أهل بيته  
أو على قرابته ويشترط أن من انتقل عن كذا وكذا  
وصار الى كذا وكذا فهو خارج من وقفه

قلت أرأيت رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبدا على ولده وولد ولده  
ونسله وعقبه أبدا ما ناسلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين واشترط في وقفه  
أن كل من انتقل (١) عن الاثبات وصار الى مذهب المعتزلة من ولده وولد ولده  
ونسله وعقبه أبدا فهو خارج من وقفه قال هذا جائز وهو على ما اشترط من ذلك  
قلت فان انتقل أحد منهم الى مذهب المعتزلة أيا كان خارجا قال نعم  
قلت فان ادعى بعضهم على بعض أنه قد انتقل من مذهب الاثبات الى مذهب  
المعتزلة وأنكر ذلك المدعى عليه قال فالتقول قوله في ذلك وهو في الوقف على  
حاله وعلى المدعى لذلك اليقينة على ما يدعى من ذلك قلت وكذلك لو أن رجلا  
من المعتزلة وقف وقفا على ولده وولد ولده ونسلهم أبدا واشترط أن من انتقل منهم عن  
مذهب المعتزلة الى الاثبات فهو خارج من صدقته قال فهو على ما شرط من  
ذلك ينفذ وقفه على ما حد فيه قلت وكذلك ان كان الواقف متهما فقال كل  
من انتقل من ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا عن مذهب الاثبات وصار الى مذهب  
آخر غير ذلك فهو خارج من وقفي فانتقل بعضهم الى مذهب الخوارج أو الى  
الرفض وشم الصحابة فهو خارج من وقفه قال نعم قلت وكذلك الى أية  
مذهب انتقل من المذاهب وفارق الامر الذي شرطه الواقف فهو خارج من  
الوقف ولا حقه له فيه قال نعم هو خارج من وقفه قلت فما تقول ان قال

(١) يريد بالاثبات مذهب أهل السنة فانهم يثبتون الصفات الذاتية والفعلية  
للبارئ سبحانه وتعالى ويثبتون رؤيته تعالى في الآخرة خلافا للمعتزلة كذا بهامش  
الاصل . كتبه مصححه

فمن انتقل منهم الى غير مذهب الاثبات فهو خارج من الوقف فارتد بعضهم عن الاسلام **قال** يكون خارجا من الوقف ويقتل الا أن يتوب ويرجع الى الاسلام **قلت** فان كانت امرأة منهم ارتدت وهي لا تقتل **قال** تكون خارجة من الوقف ولا حق لها فيه **قلت** ولم لا يكون قوله فمن انتقل عن مذهب المثبته فهو خارج من الوقف انما هو عن الانتقال الى مذهب من المذاهب التي يختلف أهل الاسلام فيها ولا تكون الردة انتقالا الى مذهب من المذاهب لان الكفر بالله ليس بمذهب اختلف الناس فيه فيجري مجرى الاختلاف **قال** لان مذهب أهل الاثبات الاسلام والقول في شرائع الاسلام فمن خرج عن الاسلام فقد ترك الاسلام وشرائعه والاثبات من شرائعه **قلت** فما تقول ان قال الواقف فمن انتقل من أهل هذا الوقف عن مذهب المثبته وصار الى غير مذهبه فهو خارج من الوقف فانتقل بعضهم الى مذهب المعتزلة ثم رجع بعد ذلك الى مذهب المثبته هل يرد الى الوقف **قال** لا يرد الى الوقف ولا يكون له فيه حق الا أن يشترط أنه ان رجع الى مذهب المثبته رد الى الوقف **قلت** وكذلك ان كان الواقف يذهب الى مذهب من المذاهب فوقف وقفا صحيحا وقال ان انتقل أحد من أهل هذا الوقف عن هذا المذهب الى مذهب كذا فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له في شيء من غلته **قال** فهو على ما شرط من ذلك ينفذ شرطه من ذلك على ما شرط وتجري غلة الوقف على ما سبل وهذا عندنا بمنزلة الرجل يقف الوقف ويقول في وقفه تجرى غلة هذا الوقف على من يسكن بغداد من فقراء قرابتي فمن انتقل منهم عن بغداد فلا حق له فيه فانه تجرى غلة الوقف على من كان فقيرا من قرابته من يسكن بغداد فمن انتقل عن بغداد لم يكن له في الوقف حق **قلت** فان انتقل منهم انسان عن بغداد الى الكوفة **قال** يقطع عنه ما كان يجرى عليه من غلة هذا الوقف **قلت** فما تقول ان عاد الى بغداد فسكنها هل يرد الى الوقف **قال** نعم يرد الى الوقف وهذا لا يشبه قوله فمن انتقل من أهل هذا الوقف عن مذهب كذا وكذا فلا حق له فيه فانتقل عن ذلك المذهب ثم عاد اليه انه

مطلب  
شرط في وقفه على  
قوم أن من انتقل  
منهم عن مذهب  
كذا فهو خارج من  
الوقف يعمل  
بشرطه

لا يرد الى الوقف وقوله تجرى على من يسكن بغداد من فقراء قرابتي غلة هذا الوقف خلاف ذلك ألا ترى أنه اذا قال تجرى على من يسكن بغداد من فقراء قرابتي وكان فيهم قوم يسكنون فيها وآخرون يسكنون الكوفة فانتقل قوم من كان يسكن الكوفة الى بغداد فسكنوها أنهم يكونون اسوة من كان ساكنا ببغداد في غلة هذا الوقف ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذا الوقف على فقراء قرابتي وكان فيهم فقراء وأغنياء أن الغلة تكون لمن كان منهم فقيرا فان استغنى الذين كانوا فقراء وافتقر الذين كانوا أغنياء أنى أنظر الى من كان فقيرا من قرابته يوم تقع قسمة غلة هذا الوقف فأجعل الغلة لهم فان لم أفعل هذا لزمنى أن أدفع الغلة الى هؤلاء الذين استغنوا وأمنع الذين افتقروا وهذا مما لا يجوز ألا ترى أن القرابة الذين يزيدون بمن يولد لهم وينقصون بموت من يموت منهم فانما ينبغي أن ينظر الى حالهم يوم تقع القسمة فتفرق غلة هذا الوقف فيهم يومئذ قلت أرايت لو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على العبدان ومن بعدهم على المساكين قال الوقف على العبدان باطل لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون فلا يجوز الوقف عليهم قلت فما سبيل هذا الوقف قال تكون غلته للمساكين قلت وكذلك ان قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على العبدان أو على العرجان أو قال على الزمنى قال هذا كله سواء ولا يجوز فاذا كان قد جعل آخره للمساكين أجريت غلة هذا الوقف على المساكين وأبطلت ما سوى ذلك قلت أليس قلت في الباب الذى لا يجوز الوقف فيه ان الوقف فى هذا باطل من قبل أنه لم يقصد فيه الى الصدقة اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على الناس أو على المسلمين أو على بنى آدم وقلت فى هذا الباب ان الوقف باطل ثم قلت ههنا انك تجعل الغلة للمساكين قال كل وقف يكون مذهب الواقف أن تكون غلته للمساكين فانما ينفذ ذلك للمساكين مثل قوله قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد زيد بن عبد الله ومن بعدهم على المساكين فان كان لزيد ولد كانت الغلة لهم فاذا انقرضوا

مطلب  
الوقف على العبدان  
باطل وكذا العور  
والعرج والزمنى

كانت الغلة للمساكين وان لم يكن لزيد ولد كانت الغلة للمساكين فان صار لزيد ولد ردت الغلة الى ولد زيد فهذا سبيل هذا لان قصد الواقف اذا بدأ وقال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فقد بدأ بالصدقة والصدقات انما هي للفقراء فان ذلك يكون على المساكين على ما قال الا أن يكون قد قدم على المساكين من يجوز الوقف لهم فيبدأ بهم وأما من لا يجوز الوقف عليهم فلا حق لهم في هذا الوقف والغلة جارية على المساكين